ضرورة الترجمة والتعريب في اقتصاد المعرفة في الوطن العربي

شعيب مقنونيف
جامعة أبو بكر بلقايد
- تلمسان -

تمهيد

يحيى العالم المعاصر ثورة هائلة في طرق نقل المعلومات، وبفضل التقنيات الحديثة فإن نقل المعلومات والحصول عليها يتّم بسرعة فائقة، كما أنه لم يعد بالإمكان وضع القيود والحواجز أمام حركة الفكر والثقافة، إذ أصبح العالم يتفاعل بعضه مع البعض الآخر، وأصبح انتقال المعلومات من المصدر إلى المستقبل يتم بلحظة البصرّ لقد أضحى انتقال الثقافة والفكر والمعلومات من مكان لآخر لا يحتاج إلى إجازة من أحد، ولا يتوقف على إذن أحد كما لا تستطيع الحواجز والقيود أن تقف أمام تدفق المعلومات إلى كل مَن يريدها ويسعى للحصول عليها. إن ثورة المعلومات التي نعيشها الآن هي نتيجة لمزج صناعتين سريعتي التطور هما: الكمبيوتر الشخصي والاتصالات الرقمية، وقد أصبح الكمبيوتر الشخصي يغزو كل بيت في الدول المتقدمة والغنية مما سهل حركة انتقال الأفكار والمعلومات بما لم يسبق له مثيل على الإطلاق.

أصبحت شبكة (الانترنيت) وغيرها من الشبكات الإلكترونية وسيلة سهلة وسريعة ومهمة للحصول على المعلومات، كل المعلومات. وبفضل هذه التقنية الحديثة يمكن لكل واحد منا أن يستقبل أو يصدر أية أفكار أو معلومات أو مفاهيم من وإلى الآخر. والغرب اليوم بما يملك من إمكانيات مادية كبيرة، وتقنية عالية المستوى والكفاءة، يصدر إلينا ثقافته وفكره وفلسفته عن الإنسان والمجتمع والكون.[1] كما يتجه العالم نحو اقتصاد المعرفة الذي تزداد فيه نسبة القيمة المضافة المعرفية بشكل كبير، والذي أصبحت فيه السلع المعرفية أو سلع المعلومات من السلع الهامة جداً، وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نمو

اقتصاد المعرفة، وتأخذ مسألة التعريب بعداً أكبر من السابق إذ أصبحت مرتبطة بالاقتصاد والتنمية أكثر من أي وقت مضى، والتعريب في تكنولوجيا المعلومات يقدم فرصاً اقتصادية هامة للوطن العربي، كما أن الإخفاق فيه محفوف بالمخاطر الأمنية والثقافية والاقتصادية، إن الإجراءات اللازمة لنجاح عملية التعريب في تكنولوجيا المعلومات في متناول اليد وقابلة للتنفيذ.[2] ومع إطلالة القرن الحادي والعشرين يتّجه الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على تكنولوجيا المعلومات والرقمنة والشبكة العنكبوتية والتي قوامها التعدد اللغوي والسياسات اللغوية التي بدورها تحتاج للترجمة بجميع أشكالها وآلياتها وكذا التعريب.[3] والسؤال الهام هنا هو: أيهما أنجع الترجمة أم التعريب وما هي أهميتهما في استفادة الوطن العربي مما سيأتي به اقتصاد المعرفة من فرص؟ وما هي التحديات التي ستجابهه إذا لم يُهتم بهما معا، بترجمة أو تعريب الشبكة المعلوماتية ضمن اقتصاد المعرفة القادم بكل سرعة؟ سنوضح بشيء من التبسيط في هذه المداخلة موضوع اقتصاد المعرفة القائم على المعلومات وأبعاد مسألتي الترجمة و التعريب فيه بقصد الإجابة على التساؤل المطروح.

وقبل الإجابة عن ذلك رأينا أنه من الأفيد الإشارة إلى أمرين اثنين، نحسبهما من الأهمية بمكان؛ الأول يبحث في أهمية بل حتمية تبني سياسة الانفتاح على اللغات، وذلك بمقاربة برامج تعليم وتعلم اللغات الحية. والثاني يقف على مزايا الترجمة العلمية وأهميتها الاقتصادية.

أولا- إستراتيجية تعلم وتعليم اللغات الحية في الدرس الترجمي:

غير خاف على أحد الأهمية التي أصبحت تحظى بها برامج تعليم وتعلم اللغات الحية في مختلف السياسات والخطط والمناهج التربوية في عدد من البلدان سواء منها المتقدمة أو السائرة في طريق النمو. وكما يلاحظ ذلك في التوصيات والمشاريع الإصلاحية الصادرة عن الندوات والمؤتمرات والموائد المستديرة يلاحظ، بالمثل، في

البرامج الحكومية على مستوى القطاعات الحكومية المكلفة بتحيين وتجديد وإصلاح مناهج التربية والتكوين. هذا الاهتمام المتزايد بتعلم اللغات الحية وتعليمها أضحى في أيامنا أحد الشواغل الأساسية للقائمين على الإصلاح البيداغوجي الجامعي الحالي حيث يلاحظ المهتم، للمرة الأولى، تأكيدا لا يخلو من دلالة يدعو إلى تكوين منفتح على اللغات العالمية الحية كالفرنسية والانجليزية والإسبانية والألمانية، لا بوصفها لغات مكملة، بل كمجزءات أساسية مبرمجة في مسالك ووحدات.[4]
ولئن بحثنا عن الأسباب التي كانت وراء هذا الاهتمام لوجدنا في مقدمتها ما يفرضه الوضع الحالي لسبل الاتصال والتواصل من ضرورة التفاعل بين اللغات الحية وضرورة انفتاح بعضها على بعض في إطار من التثاقف العام وتبادل الخبرات والتجارب بما يحقق منافع الناس في شتى ميادين الحياة العلمية والثقافية والاقتصادية وغيرها.

وتثير مسألة تعلم اللغات وتعليمها عددا من المشكلات والقضايا النظرية والتطبيقية؛ وهي مشكلات تتجاوز، عادة، مجالها المحدود المحصور عادة في المتعلم والمعلم ومناهج التعليم والتعلم والأهداف المتوخاة من كل ذلك إلى آفاق ومجالات أخرى أكثر تعقيدا تتصل بالتثاقف والتفاعل اللغوي والترجمة والتعريب بصفة خاصة. وهنا لا بد من تواجد علاقة ترابط بين هذه اللغات المتوخى تعليمها والمتكون في الترجمة، ولتبيّن هذه العلاقة ثمة أسئلة من شأنها توضيح الأمر،[5] وهي:

ما العلاقة بين تعلم اللغات الحية وبين تدريس الترجمة بوصفها ممارسة وصناعة؟ هل يعدّ تعلم اللغات الحية عتبة للتمرن على مبادئ الترجمة وممارستها أو عدّ التعلم مجرد خطوة أولى سابقة على مستوى التكوين في الترجمة ؟ وهل يمكن الجمع بين تعلم اللغة وتكوين المترجم في آن واحد أو بتعبير أدّق أن يمر تكوين المترجم عبر تعلم اللغات المصدر؟ هل تنحصر مهمة مراكز أو مؤسسات أو أقسام أو مدارس تكوين المترجمين في مجرد إعدادهم وتأهيلهم في قطاع أو مجال تخصصي محدد للقيام بدورهم كوسطاء لغويين أم أنها تضطلع

بمهام أخرى على رأسها تعليم اللغة، لا بوصفها أبنية وقواعد فحسب، بل بوصفها وعاءً حاملا لمفاهيم وتصوراتٍ وأفكار وتجارب ثقافية وعلمية وتقنية واقتصادية وما إلى ذلك.

قد تبدو هذه التساؤلات موغلة في التعميم. لذا كان من المفروض في كل عملية من هذا القبيل التنبيه إلى ضرورة تحديد طبيعة اللغات المتعلمة والفئة المستهدفة من التعلم وأخيرا تحديد الأهداف المتوخاة منه وبيان المقاصد العامة التي توجهه. في هذا الصدد ينبغي التمييز بين مستويين:

أ/ تعلم اللغات وتعليمها لأغراض تواصلية ومعرفية وثقافية وحضارية.

ب/ تعلم اللغات وتعليمها بوصفه مرحلة أو خطوة أولى لممارسة مبادئ الترجمة وتكوين مترجمين.

هذا المستوى الثاني هو الذي يحدد منظورنا للعلاقة بين تعلم اللغات وبين تكوين المترجم.

أما المستوى الأول فتندرج داخله مختلف تقنيات وبرامج ونظريات تعليم اللغة،[6] سواء منها اللغات الأم أم اللغات الأجنبية. وهذا مجال عريض كتب فيه المختصون أبحاثا ودراسات عديدة لا حصر لها من منظور لساني أو بيداغوجي تعليمي محض.[7] ولن نفيد منه إلا ما يخدم تصورنا لطبيعة العلاقة التي ينبغي أن تقوم بين تعلم اللغة وبين تكوين المترجم. ولذلك توجب إعداد برامج تدريب مختصة لمترجمين مختّصين، بحيث لا تدرس فقط نظريات الترجمة، لكن تدرس الترجمة بشكل كامل، باللغة العربية واللغة الإنجليزية، وأية لغة أخرى. ومن الضروري التقعيد للمصطلحات والأخذ بعين الاعتبار وضع القواميس أو المكانز اللغوية.[8]

ثانيا- قيمة الترجمة العلمية وأهميتها الاقتصادية:

مع التزايد الكبير للقنوات الفضائية سواءً من خلال القمر العربي عرب سات أم القمر العربي نايل سات وغيرها من الأقمار المنتشرة في السماوات وزيادة معدل عرض البرامج التلفزيونية للمشاهد العربي تنامى الطلب على ترجمة المواد الإعلامية خاصة البرامج الأمريكية والانجليزية وغيرها من البرامج الهامة وغير الناطقة باللغة العربية **حيث تتعاظم أهمية الترجمة العلمية اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً** يوماً بعد يوم نتيجة للزيادة المهولة للمعرفة و الثورة التكنولوجية الهائلة في مختلف مجالات الحياة لأن الترجمة تعدّ "شكلاً من أشكال إنتاج الفكر، واليوم نحن نستهلك الفكر ولا ننتجه، وتعددية اللغة إثراء للإنسان، ثم إن غياب المشروع التنموي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه مشاريع الترجمة في الوطن العربي، ولا يمكن ربط المعرفة بالسوق، بل يجب أن تكون المعرفة متعددة وشاملة"،[9] وتزداد هذه الأهمية في بلادنا والوطن العربي كوننا في الأساس متلقين للمعرفة العلمية لا أكثر منهم إنتاجا لها، كما أن القصور الحاصل في بلادنا وبقية البلدان العربية **للترجمة العلمية** من الأسباب الرئيسية وراء تعثر جهود تعريب التعليم، وأحدَث هذا القصور فراغاً هائلاً في نسيج الثقافة العربية. إن الفراغ الناجم عن قصور الترجمة العلمية يتم ملؤه بإصدارات لا تفي بما يتطلبه المجتمع.

وتعد منظومة علاقة الترجمة العلمية أهم العلاقات التربوية، وتتركز هذه العلاقة حول مسألة تعريب التعليم العالي (الجامعي) ولكن هناك بعض الأكاديميين في الوطن العربي يناهضون عملية وحركة التعريب مما أدّى إلى عرقلة الجهود الساعية لتحقيق هذه الغاية مما تسبب في حرماننا من الترجمة العلمية من مصدر الطلب الرئيسي عليها بالإضافة إلى حرماننا من إعداد أجيال مترجمين علميين متخصصين لأن الترجمة "تتركز على التنمية، وإذا كان نشاط الترجمة متخلفاً فإن واقع التنمية متخلف، والترجَمة جزء من حركة المجتمع ونشاطه. إن أهم تحدّ تواجهه الترجمة في عالمنا العربي، هو مواجهتها لمحاولات القضاء عليها، كامتداد للقضاء على تجربة التحديث والتنمية

في المجتمع العربي".[10] كما أنه ليس بخافٍ على أحد بأن هناك علاقة وطيدة بين منظومة الترجمة العلمية ومنظومة الإعلام فتتركز حول دور الإعلام في إشاعة الثقافة العلمية لدى فئات جماهيره والعمل على تشجيع هذه الجماهير على طلب المزيد من مناهل الثقافة وفي مقدمتها إنتاج ترجمة علمية لمواد وبرامج تهم الاقتصاديين والمفكرين والعلماء والمهتّمين وإثراء المصطلحات العلمية وترسيخها.

فأجهزة الإعلام أكانت مقروءة أم مسموعة أم مرئية بحكم طبيعتها هي أول من يقوم باستقبال واستلام أي جديد في مجالات العلم وتطبيقاته مما يتوجب على إعلامنا أن يكون السباق في تناول المفاهيم العلمية واستحداث مصطلحاتها وإشاعتها بصورة سليمة،[11] كما أن هناك علاقة كبيرة بين منظومة الترجمة العلمية وبين تكنولوجيا المعلومات وأهم جوانبها الطباعة وهي المتعلقة بالترجمة الآلية حيث تؤدّي دوراً أساسياً في الترجمة العلمية، ولو أخذنا مثالاً على ذلك فنجد الترجمة التي تمّت ما بين اللغة اليابانية واللغة الانجليزية قد حققت نجاحاً كبيراً.[12]

ينضاف إلى هذا كله الدور الكبير الذي تبذله بعض بلدان الوطن العربي في هذا المجال من حيث ما تمّ توفيره من الإمكانات والدعم المادي والمعنوي للجهات المختّصة، كما أنه يجب أن نعلم بان هناك جوانب تنظيمية تتعلق بمنظومة الترجمة بدور النشر تتمحور أساساً على الجوانب الخاصة بالملكية الفكرية لمؤلفي النصوص الأصلية وحقوق النشر وهناك اتفاقيات تحمل في طياتها قيوداً على كيفية حصول المترجمين والناشرين على تراخيص من دور النشر لترجمة نصوصها والتي يجب مراعاتها.[13] **وصفوة القول** لقد باتت الثقافة العلمية من أهم مقومات الإنسان المعاصر وأصبحت الترجمة العلمية من أهم مطالب مجتمعاتنا العربية للدخول في مجتمع اقتصاد المعرفة.[14]

ثالثا- توجهات اقتصاد المعرفة:

يشهد العالم ازدياداً مضطرداً لدور المعرفة والمعلومات في الاقتصاد: فالمعرفة أصبحت محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات، بشتّى اللغات، والتكنولوجيا كعامل من العوامل الأساسية في الاقتصاد من الأمور المسلم بها.[15] وبدأنا نسمع بمصطلحات تعكس هذه التوجهات مثل "مجتمع المعلومات، و"ثورة المعلومات"، و " اقتصاد المعرفة "، و" اقتصاد التعليم"، و"الموجة الثالثة " وغيرها.[16]

إن الكثير من المعلومات يرمز لها عادة في وعاء اللغة، ومن هنا تبرز أهمية مسألتي الترجمة والتعريب وخاصة التعريب في مجالات تكنولوجيا المعلومات. إن الوطن العربي أمام فرصة هامة للاستفادة من هذه التوجهات والمشاركة في اقتصاد المعرفة وأخذ حصته منه.

يحاول الاقتصاديون الآن، مع ازدياد توليد ونشر واستخدام المعرفة والمعلومات، إيجاد طرق لإدخال عامل المعرفة بشكل مباشر وواضح في نظرياتهم ونماذجهم الاقتصادية، ومنها مثلاً **"نظرية النمو الجديدة"**. فالعلاقة بين التنمية وبين توليد المعلومات واستخدامها أصبحت واضحة، وتشتمل المعلومات على المعلومات العلمية والتكنولوجية والثقافية وغيرها، حيث يقدر الاقتصاديون أن أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في منظمة دول التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) مبني على المعرفة. فقد ازدادت الصناعات المبنية على المعلومات في معظم الدول المتقدمة بالنسبة لمجمل الصناعة بشكل ملحوظ بين عام 1970 وعام 1994، ويتبين ذلك من زيادتها في صادرات هذه الدول حيث تراوحت هذه الزيادات لتصل إلى 36% في حال اليابان و 37% للولايات المتحدة و43 % في ايرلندا و32% في المملكة المتحدة.[17] ويزداد استثمار الدول في المعرفة والمعلومات من خلال الإنفاق على التعليم والتدريب والتطوير في القطاعين العام والخاص. فالاستثمار في المعلومات أصبح أحد عوامل

الإنتاج، فهو يزيد في الإنتاجية كما يزيد في فرص العمل.[18]

رابعا- ترميز المعرفة:

تُجلي المعرفة مدى السيطرة على الأشكال المختلفة للمعلومات ويمكن تقسيم المعرفة إلى أربعة أشكال[19] هي:

1- معرفة المعلومة- 2- معرفة العلة- 3- معرفة الكيفية- 4- معرفة أهل الاختصاص وتعمل تكنولوجيا المعلومات الآن على ترميز هذه الأنواع من المعرفة ومن ثم تحويلها إلى سلع تؤثر "بشكل أكثر مباشرة مما مضى"[20] في الاقتصاد والمال والمنعة الوطنية.

1- **معرفة المعلومة** أو "معرفة ماذا" تشتمل على معرفة الحقائق وهي أقرب ما تكون إلى معرفة المعلومات التقليدية، كمعرفة الحقائق الطبية من قبل الطبيب أو معرفة القوانين والشرائع من قبل المحامي وأمثالها.

2- **معرفة العلّة** أو "معرفة لماذا" وتشتمل على معرفة الأسباب وراء ظواهر الطبيعة واستثمارها لخدمة الإنسان، وتكمن هذه المعرفة وراء التقدم العلمي والتكنولوجي، ووراء الصناعة وإنتاج السلّع المختلفة، وتتركز مصادر هذه المعرفة في وحدات التعليم والبحث والتطوير العام والخاص.

3- **معرفة الكيفية** أو "معرفة كيف" وتشير هذه المعرفة إلى الخبرة في تنفيذ الأشياء سواء كانت هذه الأشياء هي إدارة الأفراد أم تشغيل العمليات أم تشغيل الأجهزة والآلات أم استخدامات التكنولوجيا المختلفة، وعادة ما تكون هذه المعرفة ملكاً للشركات والمؤسسات ويحتاج الحصول على بعضها إلى آليات مختلفة ومعقدة ومكلفة.

4- معرفة أهل الاختصاص أو"معرفة مَن" وتزداد حالياً أهمية هذه المعرفة، معرفة من يستطيع عمل شيء ما لا بد منها لتنفيذ هذا العمل بشكل سليم واقتصادي. وتفعيل الاقتصاد حالياً يحتاج لهذه المعرفة أيّما احتياج . كما تسرع هذه المعرفة في تنفيذ المشاريع تسريعاً أكيداً وسليماً.[21]

إن تعليم التحكم والتمكين لهذه الأنواع الأربعة من المعرفة يتّم عبر وسائط مختلفة، فمعرفة المعلومة، ومعرفة العلة، تؤخذان من

الكتب والمؤسسات التعليمية والتدريبية ومن قواعد المعلومات. أما النوعان الآخران فلا يؤخذان بصورة كاملة إلا بالممارسة. لكن توفير المعرفة، بما في ذلك تعلم اللغات والتمكن من الترجمة، وتحويلها إلى معلومات جعل من تكنولوجيا المعلومات أداة هائلة في وضع المعرفة في متناول العالم، خاصة وأن شبكات المعلومات مثل الانترنت وغيرها تجعل المسافات قصيرة والزمن مختصر والتكلفة بسيطة والتداول سهلاً. إن هذا الترميز للمعرفة وتخزينها رقمياً انطلاقاً من توفرها كمعلومات على شكل كتب ومجلات وأوراق عمل ومراجع وفهارس وصور وصوت وأفلام ورسومات، فضلا عن تسهيل نقلها عبر الشبكات الرقمية العالمية يجعلها أداة للتنمية الاقتصادية والثقافية والأمنية ذات دور فعال للغاية، وهذا ما يقربنا من **"مجتمع المعلومات"** الذي يولد وينقل ويستعمل المعرفة لخدمته في كافة المجالات. إن توفير المعرفة وتحويلها الى معلومات رقمية يجعلها تتحول الى سلعة تزداد أنواعها يوماً بيوم ويزداد دورها في الاقتصاد العالمي الذي يتحول إلى **"اقتصاد المعرفة"**.[22]

خامسا- التعريب والمعرفة:

نجدد القول بأن المعلومات المرمّزة تتّجه لتصبح من ركائز الاقتصاد الأساسية، والتعامل مع المعلومات **يتطلب التعامل مع اللغات وحياز ثقافة ترجمية، وتوافر المعلومات في اللغة الأم يسهل هذا التعامل**. إن توليد ونقل ونشر واستثمار المعلومات يتطلب معرفة اللغة الإنكليزية التي يتوفر فيها القدر الأكبر من المعرفة حالياً، كما أن توسيع انتشار المعرفة واستثمارها لدى كافة طبقات الأمة يتطلب الترجمة والتعريب. أي أن التعريب هام خاصة في مجالي نشر واستعمال المعلومات أكثر منه في مجالي توليد ونقل المعلومات. إن تعريب المعرفة اللازمة في الوطن العربي، إضافة إلى التمكن من اللغات الأجنبية وخاصة الانكليزية أصبح من ضرورات التنمية أكثر من أي وقت مضى.[23] وتشتمل جهود التعريب فيما تشتمل على الأمور التالية:

- وضع المصطلح العلمي وتوحيده ونشره..
- الإسراع في تكوين قواعد المعلومات باللغة العربية في مختلف المجالات ووضعها على الشبكات الحاسوبية ومنها الانترنت.
- الاهتمام بالترجمة العلمية من اللغات العالمية وخاصة الإنكليزية إلى اللغة العربية.
- الاهتمام الجاد بتعليم العلوم باللغة العربية في المدارس والجامعات على مدار الوطن العربي مع الاهتمام في الوقت ذاته بتعليم اللغات الأجنبية وإتقانها وخاصة الإنكليزية.
- دعم البحوث القائمة واللازمة في مجالات اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات.

1- ففي وضع المصطلح العلمي وتوحيده تقدم تكنولوجيا المعلومات الآن فرصاً جديدة لتسهيل جهود توحيد المصطلح ونشره فوضع المعاجم على شبكة الانترنت مثلاً سيساعد في نشر وتوحيد المصطلح، كما أن توفر النشر الإلكتروني باستعمال الأقراص المدمجة **CD-ROM** سيجعل تكلفة انتشار المصطلح أقل مما هي عليه الآن. وإن توحيد السوق العربية للكتاب وتسهيل انتقاله في الوطن العربي سيقلل من تكلفة النشر ويساعد في توحيد المصطلح. يضاف إلى هذا كله طبعاً جهود مؤسسات وضع المصطلح في العالم العربي ومؤسسات التوثيق والمكتبات والمؤسسة العربية للمعلومات والجمعية الدولية للتوثيق المعلوماتي،[24] وما شابه ذلك.

2- يؤدي الإسراع في تكوين قواعد المعلومات العربية في كل المجالات ووضعها في متناول المواطن العربي إلى انتشار واستثمار المعلومات وهو أحد دعائم اقتصاد المعرفة، إن وجود شبكات وحواسيب في الوطن العربي غير كاف لدخول الوطن العربي عصر المعلومات لأن وجود الشبكات الحاسوبية دون وجود قواعد معلومات عليها غير مفيد. كما أن وجود قواعد المعلومات باللغة العربية وتعريب قواعد المعلومات العلمية والتكنولوجية سيسرع في انتشار واستعمال المعرفة وبالتالي الدخول في اقتصاد المعرفة. إن قواعد المعلومات

تشمل القواعد العلمية والتكنولوجية والطبية والحقوقية والثقافية والزراعية والتجارية وغيرها وعلى كل المؤسسات العامة والخاصة الإسراع في وضع قواعد معلومات تخص ما لديها بهدف نشرها واستثمارها.[25]

3- الاهتمام بالترجمة من وإلى اللغة العربية وكذلك الترجمة الآلية أو الترجمة باستعمال الحاسوب، كلها من الأمور التي ستساعد في جهود التعريب وبالتالي في عملية نقل المعرفة وهي إحدى العناصر الأربعة اللازمة للوطن العربي في مجال المعرفة أي التوليد والنقل والنشر والاستثمار.[26]

4- تعليم العلوم باللغة العربية مع إتقان لغة أجنبية في الوقت نفسه مطلب هام من لوازم دخول الوطن العربي عصر المعلومات، وقد أثبتت بعض الدراسات أن دراسة العلوم باللغة الأم مع إتقان لغة أجنبية أكثر جدوى من دراستها بلغة أجنبية، وعلى العالم العربي معالجة هذه المسألة بجدية أكثر مما هو عليه الأمر اليوم.[27]

5- دعم البحوث القائمة في مجالات اللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات، مثل بحوث معالجة اللغات الطبيعية، وبحوث فرز وتصنيف المعلومات العربية وفهرستها آلياً وبحوث تحليل النصوص العربية، وتركيب الكلام وتعريف الكلام، والبحوث الحاسوبية في المجالات المعجمية والصرفية والنحوية والدلالية، وبحوث هندسة التعريب، والترجمة الآلية.[28]

وختاما إن استفادة العالم العربي من الفرص التي سيتيحها اقتصاد المعرفة، وأخذ حصته فيه، وتجنب مخاطر عدم مواءمته مع التحديات التي سيأتي بها هذا الاقتصاد، وكل هذا يتطلب من العالم العربي التحرك لتفعيل دور مؤسسات العلم والتكنولوجيا لديه لتأدية وظيفتها في المجالات الأربعة للتعامل مع المعرفة ونعني بذلك؛

1- توليد المعرفة: وذلك في مؤسسات البحث والتطوير وفي الجامعات، وهذا يتطلب قيام الدول العربية برفع معدلات تمويلها ودعمها لهذه المؤسسات.

2- نقل المعرفة: وذلك من قبل الشركات المتقدمة، وكذلك مؤسسات التوثيق العلمي وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة، وكذلك عن طريق البعثات للاختصاصات المختلفة بقصد نقل المعرفة وتوطينها، يضاف إلى ذلك جهود التعاون الإقليمي والدولي بهذا القصد .

3- أما نشر المعرفة: فيكون بدعم دور التوثيق والإعلام العلمي إضافة إلى برامج التوعية العلمية المختلفة، وكذلك توفير مراكز تقديم المعلومات العلمية والتكنولوجية والتجارية وغيرها، وتوسيع استثمار شبكات الحواسيب ومنها الانترنت وتشجيع انتقال العاملين من الجامعات ومراكز البحوث إلى الصناعة وبالعكس.

4- استثمار المعرفة: وهي من أهم الوظائف التي يجب الاعتناء بها وذلك بتوفير المؤسسات الوسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات مثل المؤسسات التكنولوجية ومثل المخابر الهندسية والهندسة العكسية ومثل دعم براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية وغيرها من الإجراءات.

هوامش:

1- ينظر: أحمد علي العاني، راهن الثقافة العربية وآفاقها في ظل العولمة، المركز الثقافي، بيروت، ط 01، 2005، ص 25.
2- ينظر: فوزي مصطفى الرادي، العولمة والثقافة أي تقاطعات، منشورات دار علاء الدين، الإسكندرية، ط1، 2009، ص 187.
3- طارق اليوسف، واقع ثقافتنا في ظل ثورة الرقمنة، دار الحوار، الدار البيضاء، بيروت، ط 1، 2009، ص 89.
4- من ذلك مثلا، ينص ميثاق التربية والتكوين الخاص بتنظيم التعليم العالي في مادته الأولى على ضرورة إتقان اللغات الأجنبية (ينظر: - المدونة الجديدة لإصلاح التعليم، منشورات المركز المغربي للإعلام، سلسلة مراجع قانونية 2، ص 48. و:
Dictionnaire de pédagogie, Ed : Bordas, 2000, P 174).
5- ينظر: قبيسي حسن العوض، لغتنا والترجمة (بحث في الجذور التاريخية والخلفيات الثقافية)، منشورات مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ودار الكتاب العربي: بيروت، د.ت، د.ط، ص 92.
6- ينظر:عبد الكريم الطاهري، الأجناس الأدبية والترجمة والمتعة الفنية، دار الصحف، عمان، د.ت، د. ط، ص 51.
7- ينظر: رضا عبد المطلب، الترجمة من التاريخ إلى الممارسة والتطبيق، منشورات تعليم اللغات للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص 26.
8- ينظر: إبراهيم العدالي، القدرات اللغوية في الترجمة الحديثة دروس وتطبيقات، دار عالم الترجمة، 2006، ص 45.
9- لغتنا والترجمة (بحث في الجذور التاريخية والخلفيات الثقافية)..، ص 150.
10- نفسه، ص 136.
11- ينظر: طارق اليوسف، واقع ثقافتنا في ظل ثورة الرقمنة، دار الحوار، الدار البيضاء، بيروت، ط 1، 2009، ص 89. و - عبد الكريم الطاهري، الأجناس الأدبية والترجمة والمتعة الفنية، دار الصحف، عمان، د.ت، د. ط، ص 115.

12- ينظر: واقع ثقافتنا في ظل ثورة الرقمنة ..، ص 96.
13- ينظر: لغتنا والترجمة (بحث في الجذور التاريخية والخلفيات الثقافية..، ص 49.
14- ينظر: واقع ثقافتنا في ظل ثورة الرقمنة..، ص 13.
15- نفسه، ص 51.
16- ولقد تمّ في إطار أوضاع العولمة، "تبنيّ مصطلحات جديدة، تحل محل ما كان سائدا من مصطلحات اعتبرت قديمة وغير مناسبة "الاعتماد على الذات"، "القطاع العام"،"العدالة الاجتماعية"، "استغلال الموارد الطبيعية"، "استصلاح الأراضي"، "السيادة الوطنية"..، واستبدالها بأخرى "نهاية الايدولوجيا" أو "نهاية التاريخ"، "آلية السوق"، "التكيف الهيكلي"، "الشراكة"، "حقوق الإنسان"، "صدام الحضارات"، "حرية الأديان"، "حق الأقليات"، "المجتمع المدني"، "تداول المعلومات"، "الفرص والتحديات"، "لا جنوب أو شمال بعد الآن"، "الأجندة المستقبلية"، "ثقة المستثمرين"، "بنية اقتصادية صديقة للاستثمار"..، وكلها تمتلك معاني فضفاضة وحمولات متباينة، تتبدل أو تؤول دلالاتها لتوجهات واضعيها، كي تصل إلى أهدافها العملية، على غير حقيقتها، في مجتمع دولي تعوز معظمه المعرفة، وشدّة قابليته لاستهواء الفكرة، ترويجا لصلاحية النظام العالمي الجديد، وتصويره على أنه الخيار الوحيد الممكن" (محمد حافظ ذيلب، " الترجمة ورهان العولمة"، مجلة نزوى (العمانية)، العدد 52، ص5).
17- ينظر: مصطفى عبد الغني، الجات والتبعية الثقافية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، 1999، ص ص 63-64.
18- ينظر: نادر فرجاني، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمّان (الأردن)، 2002، ص80. و- د.محمد عبد الهادي العاطي، راهن العالم فيما بعد الحرب الباردة أرقام وحقائق، منشورات دار الحياة، بيروت، ط 1، 1993، ص 165.

19- ينظر: ماثيو فويدر، "ماهية الترجمة الليبرالية"، ترجمة أمل الصبان، كلية الألسن، مجلة الألسن للترجمة، القاهرة، العدد 03، يوليو 2002، ص ص 10-11.
20- فوزي مصطفى الرادي، العولمة والثقافة أي تقاطعات، منشورات دار علاء الدين، الإسكندرية، ط1، 2009، ص 76.
21- نفسه، ص 83.
22- نفسه، ص 87.
23- ينظر: راهن العالم فيما بعد الحرب الباردة أرقام وحقائق..، ص 49.
24- ينظر: واقع ثقافتنا في ظل ثورة الرقمنة..، ص 91.
25- ينظر: أحمد أبو سيف هاني، حتمية الترجمة في ظل العولمة، منشورات دار ابن طفيل للنشر والترجمة، 2005، ص 73.
26- نفسه، ص 90.
27- ينظر: عواد إبراهيم، العربية والمعالجة الآلية، دار الثقافة، بيروت، 2007، ص 158.
28- نفسه، ص 161.